الرئيس يبحث

للرئيس الإندونيسي لمناسبة العام الهجري الجديد، معربا عن تقديره الكبير للدعم المتواصل الذي تقدمه إندونيسيا لشعبنا الفلسطيني، مثمنا مواقف إندونيسيا الأخوية والثابتة الداعمة للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني التي تحظى بمكانة خاصة لدى الشعب الإندونيسي الشقيق.

ووضع الرئيس عباس، نظيره الإندونيسي في صورة الأوضاع الراهنة، محذرا من خطورة استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك، وأهمية الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني لهذه الأماكن المقدسة، ومحذرا من مواصلة العدوان والحصار المفروضين على قطاع غزة. وأشار الرئيس إلى أنه رغم قبول خطة الرئيس ترامب وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2803 لتثبيت وقف إطلاق النار في قطاع غزة، فإن الاحتلال مستمر في العدوان ضد شعبنا، مؤكدا خطورة الأوضاع الإنسانية التي يعيشها أبناء شعبنا الفلسطيني، داعيا إلى ضرورة الإسراع في إعادة إعمار ما دمره الاحتلال. كما تطرق الرئيس إلى تصاعد الاستيطان وإرهاب المستوطنين في الضفة الغربية، واستمرار إسرائيل في خنق الاقتصاد الفلسطيني واحتجاز أموال المقاصة الفلسطينية التي بلغت حوالي أكثر من 5 مليارات دولار، الأمر الذي يهدد بتفاقم الأوضاع الصعبة التي تواجهها دولة فلسطين.

وأكد الرئيس عباس المضي قدما في برنامج الإصلاح الوطني الشامل وتعزيز المسار الديمقراطي، مشيرا إلى الإنجازات التي تحققت في إجراء الانتخابات النقابية والهيئات المحلية وانتخابات حركة فتح، والذهاب في نوفمبر إلى الانتخابات البرلمانية ويتبعها في العام القادم الانتخابات الرئاسية.

وثمن الرئيس الدعم الإندونيسي المتواصل لتعزيز مكانة دولة فلسطين، والحفاظ على حقوقها وفق قرارات الشرعية الدولية.

من جانبه، جدد الرئيس الإندونيسي موقف بلاده الثابت في دعم حقوق الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، مؤكدا استمرار إندونيسيا في مساندة الجهود الرامية إلى تنفيذ حل الدولتين، وتحقيق السلام العادل وفق قرارات الشرعية الدولية.

وهنأ الرئيس عباس، أمس، شعبنا الفلسطيني في أماكن وجوده كافة، والشعوب العربية والإسلامية، لمناسبة حلول العام الهجري 1448.

وقال الرئيس، إن شعبنا الفلسطيني ما زال يعاني في ظل العدوان المتواصل على قطاع غزة والانتهاكات المستمرة في الضفة الغربية، بما فيها التوسع الاستعماري وإرهاب المستعمرين وحجز الأموال الفلسطينية والاعتداءات على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، داعيا إلى موقف دولي جاد ينهي معاناة شعبنا وفق الشرعية الدولية والقانون الدولي. وأعرب الرئيس عن أمله بهذه المناسبة بأن يكون العام الهجري الجديد عام إنهاء للاحتلال ونيل شعبنا الفلسطيني حريته واستقلاله وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وأن تنعم شعوب الأمتين العربية والإسلامية بمزيد من الأمن والاستقرار والسلام.

الخارجية تدين

الدولية ذات الصلة، ومحاولة من الاحتلال الإسرائيلي ومن سلطات ما تسمى بأرض الصومال لتشريع وجودهم على أرض لا يملكون فيها أي حق قانوني أو سياسي، بل يخالفون القانون والاجماع الدولي.

وأكدت أن أي إجراءات أو ترتيبات دبلوماسية أو سياسية، أو تغيير في مكانة أو وضعية مدينة القدس، أو جغرافية وديمغرافية هي إجراءات باطلة ولاغية، ولا تترتب عليها أي آثار قانونية، ولا تغير من وضعها القانوني المعترف به دوليا.

وشددت على أن إقدام أي دولة او كيان على افتتاح ممثليات أو بعثات دبلوماسية في القدس المحتلة يمثل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن، خاصة قرارات 476 و478 ويعد تشجيعا لسياسات الاحتلال الاستيطانية والتوسعية وما ينتج عنها من جرائم بشكل يومي ضد شعبنا الفلسطيني.

وأكدت رفضها لما تقوم به سلطات الاحتلال باعترافها المزعوم بأرض الصومال، وعبرت عن دعمها الكامل لسيادة جمهورية الصومال الفيدرالية الشقيقة ووحدتها وسلامة أراضيها.

وجددت دعوتها للمجتمع الدولي والدول كافة إلى الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية وقضية القدس، وعدم اتخاذ أي خطوات أو إجراءات من شأنها مساعدة أو تشجيع قوة الاحتلال بخرق القانون الدولي فيها، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لحماية الوضع القانوني والتاريخي للقدس المحتلة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وعاصمة دولة فلسطين.

يوميات حرب

واستشهد مواطنان، مساء أمس، بقصف للاحتلال شمال مدينة غزة. وأفاد مصادر طبية، باستشهاد مواطن وهو ممرض وطفله، وإصابة عدد آخر بجروح بعضها خطيرة، جراء قصف من مسيرة احتلالية استهدف منزلا في منطقة أبو إسكندر في حي الشيخ رضوان شمال مدينة غزة.

كما استشهد مواطن وأصيب آخرون في غارة شنتها طائرة مسيرة تابعة للاحتلال على مخيم النصيرات وسط قطاع غزة. واستشهدت المواطنة نادية كمال عياش جراء استهداف قوات الاحتلال منطقة مجاورة لسكنها في بلدة الزوايدة.

وأصيبت الطفلة غنى بلبل (4 أعوام) برصاص قوات الاحتلال، في منطقة المشاهرة بحي التفاح شرق مدينة غزة.

وأعلنت مصادر طبية في غزة، أمس، ارتفاع حصيلة عدوان الاحتلال على القطاع إلى 72,003 شهداء، و172,252 مصابا، منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

وأفادت بأن مستشفيات قطاع غزة استقبلت خلال الساعات الأربع والعشرين قبل الماضية 7 شهداء (6 شهداء جدد وشهيد جرى انتشال جثمانه)، و6 إصابات. وأشارت إلى أن إجمالي الشهداء منذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي ارتفع إلى 992، وإجمالي الإصابات إلى 3,144، فيما جرى انتشال 784 جثمانا.

وأوضحت أنه لا يزال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات، في ظل عجز طواقم الإسعاف والإنقاذ عن الوصول إليهم حتى هذه اللحظة.

واعتقلت قوات الاحتلال 13 مواطنا خلال حملات دهم واقتحام طالت محافظات عدة، تخللتها عمليات تفتيش واسعة وتخريب لمنازل المواطنين، إلى جانب تشديد الإجراءات العسكرية وإغلاق طرق ومداخل عدة مناطق في الضفة المحتلة.

وهدمت قوات الاحتلال عددا من المنازل والبركسات وبئر ماء، واقتلعت أشجارا مثمرة في بلدة يطا جنوب الخليل، كما هدمت مسلخا للدواجن في قرية راس كركر غرب رام الله، واقتحمت أرضا تابعة لدير الأرمن قرب حي البستان في بلدة سلوان، جنوب المسجد الأقصى المبارك، وصادرت معدات ومركبات، وجرفت أجزاء من الأرض، وفككت غرفة للحراسة، قبل أن تضع بوابة حديدية على مدخل الموقع تمهيدا للسيطرة عليه وتحويله إلى ما تسميه سلطات الاحتلال «مرافق عامة».

واعتدى مستوطنون، على المواطنين وأحرقوا أراضي زراعية في منطقة المسعودية شمال غرب نابلس، كما اعتدوا على منازل وخطوا شعارات عنصرية في بيت أمر شمال الخليل، وكسروا عشرات أشجار الزيتون في كيسان قرب بيت لحم.

الحياة الجديدة
صحيفة يومية سياسية
أسسها نبيل عمرو وحافظ البرغوثي سنة 1995م
رئيس التحرير
محمود أبو الهيجاء
جميع الآراء الواردة في المقالات المنشورة على الصفحة الأخيرة تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة
البريد الالكتروني والانترنت
alhaya-news95@alhaya.ps
www.alhaya.ps
العنوان:
البيرة - شارع النور، بجانب المدرسة الشرعية
هاتف: 2407252 / 2407251
فاكس: 2407250
ص.ب: 1882 / رام الله
ص.ب: 4440 / البيرة
الطباعة: مؤسسة دار الحياة للصحافة والطباعة والنشر

ونصب مستوطنون بحماية قوات الاحتلال، ثلاثة منازل متنقلة في جبل الرحمة بمدينة الخليل. وقال مراسل «وفا»، إن قوات الاحتلال والمستوطنين نصبوا هذه المنازل في منطقة جبل الرحمة قرب مستوطنة تل الرميدة «رمات يشاي» المقامة على أراضي المواطنين وممتلكاتهم بمدينة الخليل، لتوسيع دائرة الاستيطاني وسط مدينة الخليل، وبسط السيطرة على المزيد من أراضي المنطقة التي صادر الاحتلال مساحات واسعة منها، والتي تتعرض لإجراءات أمنية مشددة، لتهجير المواطنين منها.

وحطم مستوطنون خط المياه الرئيسي المزود لقرية أم صفا شمال غرب رام الله.

وأفاد رئيس مجلس قروي أم صفا مروان صباح لـ«وفا»، بأن مستوطنين قاموا بتحطيم خط المياه الرئيسي المزود للقرية، خلال قيامهم بتجريف أراضي المواطنين وشق طريق استيطانية في منطقة الحرش بين أم صفا وقرية دير السودان المجاورة لها. وأوضح صباح أن قرية أم صفا تتعرض إلى مشروع تهجير حقيقي، حيث إنها أصبحت محاطة ببؤر استيطانية من كافة الاتجاهات، مشيرا إلى أن المواطنين لا يستطيعون الوصول إلى أراضيهم بسبب اعتداءات المستوطنين.

واقتحم عشرات المستوطنين الأقصى المبارك، بحماية شرطة الاحتلال التي اعتقلت أحد حراس المسجد.

طهران وواشنطن

المقرر توقيع الاتفاق الجمعة في سويسرا، قال مسؤول أميركي للصحفيين، طالبا عدم الكشف عن هويته، إن ترامب ونائبه جاي دي فانس ورئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف وقعوا النص إلكترونيا.

وقال نائب وزير الخارجية الإيراني كاظم غريب آبادي إن الاتفاق يضع «نهاية فورية» للحرب، وأنهم سيجرون محادثات للتوصل إلى «اتفاق نهائي» في غضون شهرين.

وأشاد الجيش الإيراني بالاتفاق باعتباره انتصارا، معتبرا أنه «أذل» الولايات المتحدة وإسرائيل، بينما قال الرئيس مسعود بيزشكيان إن الاتفاق «إنجاز عظيم» للمنطقة بأكملها. غير أن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي تحدث عن «انعدام ثقة عميق تجاه الولايات المتحدة»، عازيا ذلك إلى «تاريخ طويل من التجاوزات من جانب القادة الأميركيين».

غموض بشأن بنود الاتفاق

وجاء الاتفاق بعد أسابيع من المفاوضات الشاقة والأعمال العدائية المتقطعة، لكن تفاصيله لا تزال غير واضحة.

وأكد بقائي أن واشنطن التزمت بالإفراج عن أصول إيرانية مجمدة في الخارج وتعويضها عن الأضرار التي لحقت بها خلال الحرب بموجب الاتفاق الإطاري.

وكانت وكالة أنباء مهر الإيرانية ذكرت في وقت سابق أن الولايات المتحدة ستفرج عن 12 مليار دولار من الأصول المجمدة لإيران قبل بدء المفاوضات.

وأكدت إيران على لسان بقائي رغبتها في أن يدرج الاتفاق النهائي المحتمل في قرار لمجلس الأمن الدولي، مبررا ذلك بأن طهران «استخلصت عبرا من التجارب السابقة».

وتابع المتحدث: «اعتماد قرار سيكون مسألة أساسية.. لكن الضمانة الأكثر فعالية لتنفيذ أي التزام تكمن في النفوذ والقوة التي أظهرناها على مدى الأشهر الثلاثة الماضية». وتضغط الولايات المتحد لإنهاء برنامج إيران النووي ومخزونها من اليورانيوم عالي التخصيب الذي استهدفته واشنطن بضربات خلال حرب الاثني عشر يوما العام الماضي. وفي مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز الأحد، قال ترامب إن الولايات المتحدة لا تزال تتفاوض بشأن ما إذا كانت إيران ستعلق تخصيب اليورانيوم لمدة 20 عاما. وألمح إلى أنه قد يرضى بتعليق لمدة 15 عاما، لكنه قال إنه لا يريد التفاوض عبر الصحافة.

على صعيد آخر، قالت وزارة الخارجية الإيرانية أمس إن الاتفاق يسمح لإيران بفرض رسوم على الخدمات البحرية على السفن التي تعبر مضيق هرمز، بدلا من فرض «رسوم مرور».

من جهته، قال نائب الرئيس الأميركي ردا على سؤال من قناة «سي إن بي سي» بشأن ما إذا كان هناك تفاهم مع إيران على إعادة فتح مضيق هرمز بدون رسوم لفترة أولية مدتها 60 يوما أو لفترة أطول، «ننتظر أن يتم فتح المضيق بدون رسوم على المدى الطويل، وهذه من المسائل التي سنبحثها في المفاوضات الفنية».

ولم يقدم فانس تفاصيل عن شروط تخفيف العقوبات المفروضة على إيران، لكنه أشار إلى أن الأمر سيعتمد على «عملية تحقق من خطوتين».

وأضاف: «نقول للإيرانيين، يمكنكم الوصول إلى اقتصاد غير خاضع لعقوبات ويمكن إعادة دعوتكم إلى الاقتصاد العالمي، لكن الأمر رهن امتثالكم بالالتزامات الواردة في هذا الاتفاق». وقال: «لا يمكنكم الوصول إلى الأموال لبناء هذا البرنامج النووي.. لكن إذا كنتم على استعداد للتخلي عن هذا البرنامج على الأمد البعيد وإذا كنتم على استعداد للقبول بعمليات التفتيش ونظام التحقق اللازم لمنحنا الثقة بأنكم لن تمتلكوا سلاحا نوويا قط، فحينها نريدكم بأن تكونوا بلدا مزدهرا وسنعيد دمجكم في المجتمع الدولي».

قصف دام في جنوب لبنان

وعلى الجبهة اللبنانية، شدد إسماعيل بقائي على أنه يجب على الولايات المتحدة أن تضمن التزام إسرائيل بوقف الحرب في لبنان بموجب الاتفاق.

لكن شخصا استشهد بغارة إسرائيلية استهدفت سيارة في جنوب لبنان، وفق ما أفادت الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية.

وأوردت الوكالة «الطيران المسير المعادي استهدف سيارة على دوار كفرتبنيت» التي تقع قرب مدينة النبطية «ما أدى إلى استشهاد سائقها»، في أول غارة دامية بعد التوصل إلى الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة.

في الأثناء، شاهد مراسلو وكالة فرانس برس نازحين يستعدون للعودة إلى منازلهم في جنوب البلاد على متن عشرات السيارات المحملة بالفرش والحقائب.

وأعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أن الهجوم الأميركي الإسرائيلي على إيران جنب الدولة العبرية خطر «الإبادة النووية» من قبل طهران .

وفي أول تعليق له بعد الإعلان عن التوصل إلى اتفاق بين واشنطن طهران لإنهاء الحرب قال نتنياهو: «الأمر الأكثر أهمية هو أننا أنقذنا دولة إسرائيل من التهديد بالإبادة النووية».

وأضاف في مؤتمر صحفي متلفز: «ماذا سيعني ذلك؟ سيعني أن ملايين المواطنين الإسرائيليين - أنتم الذين تسمعونني الآن - جميعكم كنتم ستكونون في خطر رهيب يتمثل في الموت الجماعي.. وأننا أبعدنا عنا، لسنوات، خطر إبادة سكان إسرائيل».

وقال ان «الجيش الإسرائيلي سيبقى في غزة ولبنان وسوريا طالما كان ذلك ضروريا». وأضاف: «لقد فعلنا ذلك في غزة ولبنان وسوريا، حيث قمنا بالمناسبة بتدمير جميع أسلحة جيش (الرئيس السوري المخلوع بشار الأسد)، الذي كان حلقة وصل مركزية في محور الشر». وأضاف «أريد أن أقول بوضوح: سنبقى في هذه المناطق الآمنة طالما كان ذلك ضروريا لحماية بلدنا».

وأعلن نتنياهو اعتزامه الترشح في الانتخابات المقرر إجراؤها في وقت لاحق من هذا العام. وقال نتنياهو، أطول رئيس وزراء عهدا في تاريخ الدولة العبرية: «سأترشح في الانتخابات وأعتزم الفوز».

ورحب الرئيس اللبناني جوزيف عون بالتفاهم بين الولايات المتحدة وإيران وذلك خلال اتصال تلقاه من وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، حسب الرئاسة اللبنانية. وأوردت الرئاسة في بيان: «رحب الرئيس عون بالتفاهم الذي تم التوصل إليه» بين طهران وواشنطن، معربا عن أمله في أن «يشكل خطوة إيجابية نحو خفض التوترات وفتح المجال أمام حلول دبلوماسية تسهم في تعزيز الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي».

وأضاف البيان أنه «تم التأكيد على أهمية مواصلة الجهود السياسية والدبلوماسية الرامية إلى ترسيخ الاستقرار المستدام في المنطقة، بما ينعكس إيجابا على دولها وشعوبها»، فيما شدد عون «على أن استقرار لبنان وأمنه وسيادته تبقى أولوية وطنية». وأجرى عراقجي كذلك اتصالا مع رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، الذي يتزعم حركة أمل حليفة حزب الله، وفق بيان صادر عن مكتب بري. وحسب البيان، تداول الطرفان «بآخر التطورات الأوضاع والمستجدات في لبنان والمنطقة وبنود الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة الأميركية والذي تضمن بندا أساسيا قضى بوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان».

وأكد عراقجي وفق البيان على أن بند وقف الحرب في لبنان «يجب أن يدخل حيز التنفيذ والتطبيق بحرفيته بشكل فوري ومنذ اليوم الأول وطيلة فترة التفاوض المقررة 60 يوما».

وأعلنت وزارة الخارجية السعودية في بيان «ترحيب المملكة العربية السعودية بالوصول لاتفاق بين الولايات المتحدة الأميركية والجمهورية الإسلامية الإيرانية لإنهاء العمليات العسكرية، وبدء مفاوضات تفصيلية خلال فترة 60 يوما بهدف التوصل إلى اتفاق دائم». وأعربت عن «تطلعها إلى تحقيق السلام بما يعزز أمن المنطقة والعالم، من خلال الوصول إلى اتفاق دائم يأخذ بالاعتبار المصالح الأمنية لدول المنطقة والالتزام بمبدأ احترام الشؤون الداخلية للدول».

من جهتها، رحبت وزارة الخارجية الأردنية في بيان بالإتفاق واصفة إياه بـ«خطوة هامة لاستعادة الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين». وأكدت أهمية «التوصل إلى اتفاق دائم يرسخ الأمن والاستقرار في المنطقة، ويأخذ بالاعتبار المصالح الأمنية لدول المنطقة، والالتزام بمبادئ حسن الجوار، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية».

من جانب آخر، أكدت عمان والرياض أهمية «استعادة أمن وحرية الملاحة في مضيق هرمز على النحو الذي كانت عليه قبل يوم 28 شباط/فبراير».

ورحبت مصر بالاتفاق، معتبرة أنه قد يشكل «نقطة تحول» نحو تحقيق السلام في المنطقة. وقالت وزارة الخارجية المصرية في بيان «تأمل مصر أن يشكل هذا الاتفاق نقطة تحول رئيسية نحو تعزيز الثقة المتبادلة، وإرساء أسس جديدة للتعاون، وتهيئة بيئة داعمة للسلام، ودفع الجهود الدبلوماسية الرامية لمعالجة باقي القضايا الإقليمية المختلفة».

مصطفى: قرار

لقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة وتعديلاته، باعتباره أحد المسارات الهامة لتفعيل المسار الديمقراطي الفلسطيني، وتعزيز المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة التمثيل الديمقراطي.

وحذر مجلس الوزراء من تصاعد جرائم المستوطنين الإرهابية، مطالبا المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته، واتخاذ إجراءات عقابية فاعلة لوقف جرائم المستوطنين وتوفير الحماية لشعبنا. كما حذر المجلس من التدهور المتسارع للأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، في ظل استمرار الهجمات الدموية التي يشنها جيش الاحتلال يوميا، وإغلاق عدد كبير من نقاط بيع الخبز بسبب النقص الحاد في الطحين.

وناقش المجلس تحضيرات وزارة التربية والتعليم العالي لعقد امتحان الثانوية العامة لحوالي 88 ألف طالب وطالبة في 46 دولة، وبشكل أساسي في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة ومصر، واستمع لإحاطة من وزير الصحة حول جهود توريد الأدوية إلى المراكز الصحية، والجهود التي تبذلها وزارة المالية ومختلف الجهات الحكومية لضمان استئناف التوريد بالتزامن مع العمل على تأمين موارد مالية من جهات شريكة ومانحة للتخفيف من نقص الأدوية. واستعرض رئيس الوزراء ووزير المالية الجهود المبذولة لتأمين صرف دفعة من الراتب للموظفين العموميين خلال الأسبوع المقبل، إلى جانب الالتزامات الأخرى تجاه الموردين، خاصة ما يتعلق منها بالقطاعات الحيوية؛ لضمان استمرار الخدمات الأساسية.

ونسب المجلس إلى الرئيس لاعتماد مشروع قانون معدل لقانون منظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية، بما يتضمنه من تعديل وتنظيم لأدوار جهات الاختصاص لتعزيز كفاءة العمل وجودة الخدمات الإلكترونية، خاصة في ظل الخطوات المتسارعة لتنفيذ مبادرة الحكومة للتحول الرقمي.

فلسطين ترحب

وأعربت دولة فلسطين عن تقديرها للجهود التي بذلتها الدول الشقيقة والصديقة، وفي مقدمتها جمهورية باكستان الإسلامية، إلى جانب المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، ودولة قطر، والجمهورية التركية، والأمم المتحدة، وسائر الأطراف التي أسهمت في دعم التوصل إلى هذا الاتفاق، بما يجنب دول وشعوب الخليج العربي والأردن والمنطقة المزيد من الصراعات، ويعزز الأمن والاستقرار الإقليميين. وأكدت دولة فلسطين أن الحوار والدبلوماسية والالتزام بالقانون الدولي تمثل السبيل الأمثل لتسوية النزاعات والأزمات، وأن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة يتطلب معالجة جميع أسباب التوتر وعدم الاستقرار وفق أسس الشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة.

وفي هذا السياق، جددت دولة فلسطين دعوتها إلى تكثيف الجهود الدولية والإقليمية من أجل إنهاء الحرب والمعاناة الإنسانية، بما فيها قطاع غزة والضفة الفلسطينية والقدس الشرقية، وتحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، بما يؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين، ويضمن حق شعبنا الفلسطيني في الحرية والاستقلال وتجسيد دولته المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

وأعربت دولة فلسطين عن أملها في أن يشكل هذا الاتفاق خطوة إيجابية نحو تعزيز الاستقرار الإقليمي، وتهيئة الظروف اللازمة لإحياء المسار السياسي والدبلوماسي بما يخدم مصالح شعوب المنطقة كافة، ويعزز الأمن والسلام والتنمية للجميع.

تقليص اعتقال

الليلة قبل الماضية، عقب العدوان الذي نفذه مستوطنون على دير دبوان، مساء الأحد، وأسفر عن إحراق مركبات وإلحاق أضرار بممتلكات فلسطينية. وتشتبه الشرطة الإسرائيلية بضلوعهم في جرائم تشمل الإحراق على خلفية قومية، والتآمر لارتكاب جريمة، والتآمر لتنفيذ عمل إرهابي، وعرقلة عمل الشرطة، وارتكاب مخالفات بدافع عنصري. ووفقا لموقع «عرب 48»، فانه رغم خطورة الشبهات المنسوبة إليهم، قررت المحكمة تمديد اعتقال خمسة منهم فقط حتى الخميس المقبل، فيما أفرجت عن أصغر المشتبهين، وهو مستوطن يبلغ من العمر 14 عاما من مستوطنة «كريات أربع»، إلى الحبس المنزلي، بدعوى صغر سنه. وحسب المعطيات التي عرضتها الشرطة الاسرائيلية، فإن المشتبهين فروا من البلدة بعد تنفيذ العدوان، قبل أن يعتقلوا في منطقة قريبة منها. وخلال التحقيق، التزموا جميعا الصمت ورفضوا الإدلاء بأي إفادات.

وفي موازاة ذلك، اعتقلت الشرطة الإسرائيلية ستة مستوطنين آخرين بشبهة المشاركة في أعمال شغب وهجمات نفذت في بلدة حوارة جنوب نابلس مطلع الشهر الجاري. ويشتبه بأن اثنين من أبرز المشتبهين، وهما مستوطنان يمتلكان مزرعة استيطانية في المنقطة، قادا مجموعة من المستوطنين إلى البلدة بعد ادعائهما سرقة قطيع أغنام تابع لهما، حيث تعرض مواطنون فلسطينيون للاعتداء وأصيب أحدهم برصاص أطلقه المستوطنون.

ومددت المحكمة اعتقال أحد المشتبه بهم لمدة أربعة أيام إضافية للاشتباه بإطلاق النار على فلسطيني، فيما أفرجت عن آخر إلى الحبس المنزلي، الأمر الذي دفع الشرطة إلى استئناف القرار.

وخلال التحقيق في أحداث حوارة، اعتقلت الشرطة العسكرية الإسرائيلية جنديا من جيش الاحتلال يشتبه بأنه نقل المشاركين إلى المكان بواسطة شاحنة صغيرة وأطلق النار في الهواء. كما اعتقل ثلاثة مشتبهين آخرين، أحدهم يبلغ من العمر 24 عاما ويشتبه بتورطه في الإحراق وإطلاق النار، ومددت المحكمة اعتقاله أربعة أيام، فيما أفرج عن مشتبه آخر بشروط مقيدة، بينما اعتقل الثالث أمس وأحيل إلى التحقيق.

وفي السياق، كشف موقع «واينت» الإلكتروني أمس أن حكومة الاحتلال تمول عناصر التنظيم الاستيطاني الإرهابي «شبيبة التلال» بدفع مبلغ 50 شيقلا يوميا لكل عنصر، لشراء مواد غذائية وملابس بواسطة قسائم شراء توزع عليهم، وذلك ضمن خطة حكومية تزعم منع الاعتداءات الإرهابية التي ينفذونها ضد الفلسطينيين في الضفة المحتلة. وكشف الموقع عن وثيقة في وزارة الاستيطان الإسرائيلية التي تتضمن تفاصيل خطة تمويل تنظيم «شبيبة التلال»، الذي يشكل أحد أذرع إسرائيل في الاستيلاء على أراضي المواطنين وتهجير سكان التجمعات البدوية في الضفة المحتلة بواسطة اعتداءات إرهابية عليهم.

وستنفذ حكومة الاحتلال هذه الخطة بميزانية قدرها 5.5 ملايين شيقل، بدءا من شهر حزيران/يونيو الجاري وحتى نهاية العام، وتحول إلى المجالس الإقليمية للمستوطنات والمسؤولين في البؤر الاستيطانية التي توصف بأنها مزارع، وأقيمت في أراض مسلوبة أو مصادرة من فلسطينيين ويسكنها عناصر التنظيم، وعددهم 657 مستوطنا، يتواجد 225 منهم في منطقة رام الله، و129 في منطقة نابلس، و120 في الأغوار، و99 في جبل الخليل و84 في مناطق جنوب بيت لحم، حسب «واينت».

وأضاف «واينت» أن الطعام والملبس هو جزء صغير من الخطة الحكومية بميزانية قدرها 120 مليون شيقل، التي تشارك فيها عدة وزارات، بينها وزارة الأمن ووزارة التربية والتعليم ووزارة الاستيطان، التي تتولاها المستوطنة أوريت ستروك وتمول مجالات أخرى في البؤر الاستيطانية، بينما تمول وزارة الأمن خططا لتشجيع عناصر «شبيبة التلال» على التجنيد للجيش.

وحسب «واينت»، فإن جهات أمنية إسرائيلية انتقدت الخطة بعد المصادقة عليها، وقالت إن الحكومة لا تستثمر في إنفاذ القانون الجنائي ضد عناصر التنظيم. وقال قائد القيادة الوسطى لجيش الاحتلال الإسرائيلي، أفي بلوط، الشهر الماضي، حول مهاجمة عناصر التنظيم قوات تابعة للجيش: «إننا على بعد خطوة من كارثة كبيرة»، وأن «عمليات العنف هذه ليست قانونية وليست أخلاقية، وهي ليست يهودية أيضا».

ونقل «واينت» عن مصادر في حكومة الاحتلال قولها إنه «في هذه الحكومة، يدرك رئيس الحكومة والوزراء أهمية البؤر الاستيطانية والمزارع في الحفاظ على الأمن ومنع السيطرة الفلسطينية على الأراضي».

وحسب المصادر، فإن هدف الخطة الحكومية هو «إقامة غلاف رفاهي وتربوي لهم من أجل الحفاظ على هذا المشروع ومنع توجههم نحو العنف، وميزانية الطعام والملبس هدفها تعزيز علاقة هؤلاء العناصر مع السلطات والالتزام تجاهها».

لكن «واينت» أشار إلى أنه في هذه الأثناء «تتصاعد الجريمة القومية»، أي إرهاب المستوطنين في الضفة المحتلة، الذين اقتحموا بلدة حوارة واعتدوا على المواطنين وأحرقوا سيارات فيها، السبت قبل الماضي.

وأدان رئيس المجلس الوطني روحي فتوح، توجهات حكومة اليمين المتطرفة برئاسة بنيامين نتنياهو لتخصيص ملايين الشواقل من ميزانية الدولة لصالح عصابة شبيبة التلال الاستيطانية الإرهابية.

واعتبر فتوح ان هذا القرار يمثل دليلا رسميا على تورط حكومة الاحتلال في رعاية وتمويل الإرهاب المنظم ضد شعبنا وتوفير الغطاء السياسي والقانوني والمالي لعصابات المستوطنين التي تنفذ جرائم القتل والحرق والترويع والتطهير العرقي بحق المواطنين.

كما اعتبر أن تخصيص 5.5 ملايين شيقل لتمويل جماعات متطرفة معروفة بسجلها الإجرامي يشكل ردا انتقاميا على المواقف الدولية المتزايدة الرافضة لإرهاب المستوطنين، ومحاولة مكشوفة لتشجيع المزيد من الاعتداءات وفرض وقائع استيطانية بالقوة والعنف على الأرض الفلسطينية المحتلة.

وشدد فتوح على أن الأخطر من ذلك يتمثل في استمرار حكومة الاحتلال باحتجاز أموال المقاصة الفلسطينية والاستيلاء عليها بصورة غير قانونية في مخالفة صريحة للاتفاقيات الموقعة والقانون الدولي بينما يجري توجيه جزء من هذه الأموال لتمويل البؤر الاستيطانية وعصابات الإرهاب اليهودي التي تمارس جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

تقرير ممي

أراضيه، تمهيدا للتوسع الاستيطاني غير الشرعي وفرض الضم غير القانوني، وتتم بحماية وتسليح قوات الاحتلال الإسرائيلي.

جاء ذلك في تقرير عن اعتداءات المليشيات المسلحة على المدنيين الفلسطينيين، بما فيها مليشيات المستوطنين، تحت حماية قوات الاحتلال وذلك على هامش الدورة 62 لمجلس حقوق الإنسان. وأوضح التقرير أن قوات الاحتلال توفر الغطاء والسلاح والحماية لمليشيات المستوطنين خلال ارتكابها انتهاكات جسيمة بحق المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك قتل المدنيين، وحرق المنازل والأراضي الزراعية، وتدمير وحرق الممتلكات المدنية، في انتهاك صارخ لقواعد القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ودعت اللجنة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الاطلاع بمسؤولياتها القانونية الدولية، بما يشمل الامتثال للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، من خلال وقف كافة أشكال التعامل مع المستوطنات غير الشرعية، واتخاذ تدابير فاعلة، بما في ذلك فرض العقوبات، لضمان عدم دعم هذه الأنشطة غير القانونية. وشدد التقرير على عدم شرعية استمرار الاحتلال في الأرض الفلسطينية، مؤكدا ضرورة الإخلاء الكامل للمستوطنات، وضمان المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة، وصون الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

وفي كلمته، أدان المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة في جنيف السفير إبراهيم خريشي، محاولات الاحتلال الممنهجة لتقويض عمل آليات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، والتي تسعى إلى إعمال العدالة وتعزيز احترام القانون الدولي. واستعرض الانتهاكات المستمرة التي ترتكبها سلطات الاحتلال ومليشيات المستوطنين منذ عامي 1948 و1967، بما يشمل تدمير المدن، وإحراق الأراضي، وهدم المنشآت المدنية المحمية، وهي ممارسات لا تزال متواصلة حتى اليوم. وأضاف أن ما يقارب 80٪ من أرض الضفة المحتلة بات تحت سيطرة قوات الاحتلال التي تواصل سياسات التوسع الاستيطاني وإرهاب المدنيين بهدف الضم وتهجير المدنيين. وأشار إلى قرار سلطات الاحتلال الإجرامي تسليح الآلاف من مليشيات المستوطنين، وتوفير الحماية لهم أثناء تنفيذ اعتداءاتهم ضد المدن والقرى الفلسطينية، محذرا من خطورة هذا النهج، مؤكدا ضرورة ضمان المساءلة وعدم الإفلات من العقاب.

وأشاد بالإجراءات التي اتخذتها بعض الدول بحق المستوطنين، داعيا المجتمع الدولي إلى تصعيد جهوده لوقف التعامل مع المستوطنات، والعمل على تفكيكها، ودعم حل الدولتين، وضمان حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقانون الدولي.

محللون: الاتفاق

القضية الأكثر حساسية بالنسبة للدولة العبرية. ويقول مسؤول الاستخبارات الإسرائيلي السابق داني سيترينوفيتش إن الاتفاق الأميركي الإيراني ليس أقل من «كارثة سياسية وأمنية لدولة إسرائيل».

ويمثل الاتفاق أيضا ضربة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي كان يأمل في أن يكون في رصيده انتصار في حملات بلاده العسكرية ضد كل من حماس وحزب الله وطهران عندما تجرى الانتخابات التشريعية في تشرين الأول/أكتوبر.

لكن نتنياهو يواجه انتقادات لفشله في تحقيق الأهداف الأساسية للحرب.

وتقول المحللة في معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي سيما شاين لوكالة فرانس برس: «علمنا منذ مدة طويلة أن الاتفاق سيأخذ في الاعتبار معظم مصالح الإيرانيين». وتضيف شاين وهي أيضا مسؤولة سابقة في الاستخبارات الإسرائيلية «القضايا المهمة لإسرائيل، مثل الملف النووي، تترك إلى مستقبل غير معروف».

وكان نتنياهو يأمل في أن تؤدي هذه الحرب إ